مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 8 العدد 2أ، 2011، ص ص 431- 457

تاءات البزّي المفهوم والحقيقة الصوتية

زيـــد القرالـــة *

ملخص

تسعى هذه الدراسة للوقوف على ظاهرة لغوية جاءت في إحدى القراءات القرآنية من القراءات السبع وخلاصتها أنّ أحد رواة قراءة ابن كثير وهو (البزّي) (ت 250هـ) قد قرأ واحداً وثلاثين فعلاً مضارعاً في القرآن الكريم بإدغام التاء في بداية الفعل المضارع أو ما يعرف بتتابع تاء المطاوعة وتاء المضارعة كما في قوله تعالى: (ولا تتنابزوا) (الحجرات: 11)، و(تكادُ تتميّز) (الملك: 8)، و(قل هل تتربصون) (التوبة: 52) وهي ظاهرة لافتة تغاير نسق العربية؛ بأن الإدغام يؤدي إلى ابتداء الكلمة بالساكن، وفي الفهم الصوتي الحديث ابتداء الكلمة بصامتين.

وقد عرضت آراء العلماء من القراء واللغويين ثم حاولت تعليل الظاهرة من منطلق صوتي بتوضيح البنية المقطعية للكلمة في ثلاثة سياقات تكون التاء الأولى فيها مسبوقة بالمد أو بالصامت المتحرك أو بالصامت الساكن؛ لأبين أن الخلاف في الإدغام وعدمه يكمن في تعليل الأداء النطقي؛ وليس في حقيقة القراءة.

المقدمة

تمثل تاءات البزّي ظاهرة لغوية لافتة في الدرس اللغوي في العربية، وقد ظهرت في قراءة ابن كثير برواية البزّي؛ فقد يفهم من الظاهرة جواز ابتداء العربية بالساكن، وهذا ما أجمع علماء العربية على نفيه، فمن خصائص العربية عند العلماء قاطبة أنها لا تبدأ بالساكن، وللتخلص من البدء بالساكن يؤتى بهمزة الوصل، أما الظاهرة موضوع الدراسة فتشير في ظاهرها إلى جواز ابتداء العربية بالساكن، وهذا ما لا ينسجم مع قوانين العربية ونسقها، ولا يوافق العربية العالية المتمثلة في النص القرآني، والشواهد الشعرية المتفق عليها، وقد تمثل الظاهرة صدى لأداء لغوي في بيئة ما. وفي هذه الدراسة سأعالج هذه الظاهرة في ضوء آراء العلماء من القراء واللغويين في ضوء معطيات الدرس الصوتي الحديث، محاولاً الوقوف على الآراء وتعددها لتعليل الظاهرة، وعرضها بفهم ينسجم مع معطيات الدرس الصوتي الحديث آملاً أن أصل إلى تعليل لغوي يتفق وخصائص العربية، مع الإبقاء على خصوصية القراءات وقداستها؛ فهي وحي لنا أن نعللها ونناقشها، وليس لدارس أن يردها أو أن يطعن فيها، وحاشا ذلك.

© جميع الحقوق محفوظة للجمعية العلمية لكليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2011.

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

وستأتي هذه الدراسة في مطلبين: يعرّف المطلب الأول بالبزّي وسند قراءته، والتاءات التي قرأها، وتحديد الألفاظ التي وردت فيها مسندة إلى سورها، أما المطلب الثاني فسيأتي في مبحثين: في المبحث الأول: سأعرض آراء العلماء من القراء واللغويين في هذه الظاهرة مبيناً بعض توجيهاتهم، أما المبحث الثاني: فسأحاول فيه تعليل الظاهرة في ضوء توجيهات العلماء ومعطيات الدرس الصوتي الحديث.

المطلب الأول:

البزّي وروايته وظاهرة التاءات:

أ- البزّي وروايته:

البزّي هو أحد رواة قراءة ابن كثير المشهورين، وقد جاء في كتاب التيسير لأبي عمرو الداني (ت 444هـ) قوله: (والبزّي هو أحمد بن محمد ابن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزّة، المؤذن المكي، مولى لبني مخزوم، ويكنى أبا الحسن، ويُعرف بالبزّي، وتوفي بمكة بعد سنة أربعين ومائتين)[1] ويلاحظ هنا أنّ الداني لم يشر إلى ولادته، ولم يحدد سنة وفاته بدقة بل أشار إلى أنّ وفاته كانت بعد أربعين ومائتين، أما صاحب الكنز في القراءات العشر (عبد الله ابن عبد المؤمن ت 740هـ) فيشير إلى أنّ البزّي ولد سنة خمس وسبعين ومائة في أيام الرشيد، وتوفي سنة خمس وخمسين ومائتين في أيام المستعين، وله يومئذ ثمانون سنة[2]، ويظهر الاختلاف في تاريخ ولادته ووفاته في المصادر، فهذا ابن الجزري (ت 833هـ) يشير إلى أنّ ولادة البزّي كانت سنة سبعين ومائة، وتوفي سنة خمسين ومائتين[3].

وأنى كان تاريخ ولادة البزّي ووفاته فإنه لم يعاصر ابن كثير حيث توفي ابن كثير سنة مائة وعشرين هـ، أي أن البزّي أخذ القراءة عن ابن كثير بالسند وليس من مجالسته في حلقات الدرس، فهو لم يعاصره.

ويشير صاحب كتاب الكنز في القراءات العشر إلى إسناده رواية البزّي بقوله: (وقرأ البزّي على عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر الكزبري، وقرأ عكرمة على شبل بن عبّاد مولى عبد الله بن عامر بن كثير ابن ربيعة، وقرأ شبل على ابن كثير)[4].

وتمثل رواية البزّي إحدى روايات قراءة ابن كثير المشهورة لقرب عهده من ابن كثير، وهذا يلاحظ من قصر طريق السند لروايته، وقد أشار ابن الجزري إلى البزّي وقراءته وأنه كان (ضابطاً محققاً متقناً ثقة)،[5] وقد انتهت إليه مشيخة الإقراء، وكان مؤذن المسجد الحرام.

ب- ظاهرة التاءات في رواية البزّي:

تمثل تاءات البزّي ظاهرة لغوية لافتة تستدعي الوقوف عليها لتبين حقيقتها، ومدى انسجامها مع نسق العربية.

وتتلخص ظاهرة تاءات البزّي أنه قرأ بعض الأفعال المضارعة بإدغام تاء المضارعة بالتاء الأصلية في الكلمة وذلك في ابتداء الكلام، كما في: (تّيمموا، تّفرقوا، تلقف، تنازعوا)، والأصل فيها: تتيمموا، ولا تتفرّقوا، تتلقف، لا تتنازعوا.

وقد جاءت هذه الأفعال التي تمثل ظاهرة التاءات وموضوع الدراسة على ثلاث حالات، أو سياقات لغوية هي: أن تكون مسبوقة بالمد كما في قوله تعالى: (ولا تيمموا) (البقرة: 267)، أو أنها مسبوقة بالصامت المتحرك كما في قوله تعالى: (فتفرق بكم) (الأنعام: 153)، أو أنها مسبوقة بصامت ساكن كما في قوله تعالى: (قلْ هلْ تربصون) (التوبة: 52)، والحالة الثالثة هي التي تمثل إشكالاً لغوياً يخرج على نسق العربية؛ ففي هذه الحالة تبدأ العربية بالساكن، وهذا ليس من نسق العربية، وقد أجمع علماء اللغة على عدم وقوعه في العربية.

لقد كان حضور هذه الظاهرة لدى علماء اللغة قليلاً؛ فعندما ترد لديهم فإنها تذكر عرضاً، وتوظف بوصفها أمثلة وشواهد على حذف التاء، وبعضهم أشار إلى الإدغام فيها مع التعليل على أن الإدغام وقع في الوصل، وليس في الفصل، وابتداء الكلام، وهذا ما سأعرضه مفصلاً في الدراسة، أما حضورها عند علماء القراءات فهو واضح بيّن، وقد وجدت هذه الظاهرة اهتماماً لافتاً؛ وذلك بالتنبيه عليها، ورصد الأفعال التي وردت فيها وحصرها، والإشارة إلى أنّ البزّي قد شدد التاء في أوائل هذه الأفعال في الوصل، وبعضهم يشير إلى تشديدها في الوصل والفصل، ويشير إلى التشديد المسبوق بالساكن، وأنه دليل على تشديده لهذه التاءات، وإلى خصوصية القراءة القرآنية في مثل هذه الظواهر، وسيأتي عرض هذه الآراء مفصلاً في ثنايا الدراسة لاحقاً.

أما الأفعال التي وردت فيها هذه التاءات فقد جاءت مبوبة مفصلة في كتب القراءات، فقد أشار أحمد بن الحسين الأصفهاني (ت 381هـ) إلى هذه الظاهرة والأفعال التي وردت فيها، ويذكر أنّ ابن كثير يقرأها مشددة التاء)[6]؛ فقد جاء في كتاب التبصرة لمكي بن أبي طالب (ت 437هـ) قوله: (واختلفوا في تشديد التاء التي في الأوائل من الأفعال المستقبلة وتخفيفها، وذلك إذا كان الأصل (تائين). وجميع ما اختلفوا فيه إحدى وثلاثون تاء) [7]، ومع أنّ المؤلف قد رصد هذه الأفعال، وآياتها، إلا أن المحقق قد وقع في خطأ في أرقام بعض الآيات، وبعض الآيات لم ترقّم.

لقد جاء رصد هذه الظاهرة في كثير من كتب القراءات، ومن العلماء الذين وقفوا على هذه الظاهرة، ورصدوا الأفعال التي جاءت فيها (أحمد بن علي بن خلف الأنصاري ت 540هـ)، إذ يقول:

(شدد البزّي التاء التي في أوائل الأفعال المضارعة في الوصل في واحد وثلاثين موضعاً:

- في البقرة (267) (ولا تيمموا)
- وفي آل عمران (103) (ولا تفرّقوا)
- وفي النساء (97) (إنّ الذين توفاهم)
- وفي المائدة (2) (ولا تعاونوا)
- وفي الأنعام (153) (فتفرق بكم)
- وفي الأعراف (117) (فإذا هي تلقف)
- وكذلك في طه (69) والشعراء (45)
- وفي الأنفال (20)، (46) (ولا تولّوا) و(لا تنازعوا)
- وفي التوبة (52) (قل هل تربصون)
- وفي هود (3)، (57)، (105) (وإن تولوا) و(فإن تولوا) و(لا تكلم نفس)
- وفي الحجر (8) (ما تنزّل)
- وفي النور (15)، (54) (إذ تلقّونه) و(فإن تولوا)
- وفي الشعراء (221)، (222) (على من تنزّل الشياطين) (تنزّل)
- وفي الأحزاب (33)، (52) (ولا تبرّجن) و(ولا تبدّل)
- وفي الصافات (25) (لا تناصرون)
- وفي الحجرات (11)، (12)، (13) (ولا تنابزوا) (ولا تجسّسوا) و(لتعارفوا)
- وفي الممتحنة (9) (أن تولوهم)
- وفي الملك (8) (تكاد تميّز)
- وفي ن والقلم (38) (لما تخيّرون)
- وفي عبس (10) (عنه تلهى)
- وفي و(الليل) (14) (ناراً تلظّى)
- وفي القدر (4) (من ألف شهر تنزّل) [8]

وقد أوردت بعض المصادر أنّ البزّي قرأ في موضعين أيضاً بتشديد التاء؛ فقد جاء في التيسير لأبي عمرو الداني ما نصه: (... وزادني أبو الفرج النجاد المقرئ عن قراءته على أبي الفتح بن بُدهُن عن أبي بكر الزيني عن أبي ربيعة عن البزّي موضعين: في آل عمران (آية: 143) (ولقد كنتم تَمنّون الموت)، وفي الواقعة (آية: 65) (فظلتم تَفكّهون) فشدد التاء فيهما...)[9]، وقد ذكر مكي أنّ البزّي شدد هذا كله، فقد جاء في التبصرة: (وقد رُوي عنه أنه شدّد هذا وما كان مثله في جميع القرآن...)[10]، أما صاحب الإقناع فيشير إلى أنّ البزّي (جعل التشديد في الباب مطرداً ولم يحصره بعدد)[11]، وإذا كان البزّي قد قرأ بتشديد التاء فلماذا تتفق المراجع على واحد وثلاثين فعلاً؟ أي أنّ الأولى أن تطّرد قراءته بتشديد التاء في هذه الأفعال، وجميع ما شاكلها في القرآن، هذا من الجانب اللغوي، أما إذا نظرنا إلى القراءة على أنها وحي، وليس لنا أن نصل إلى تعليل كل ظاهرة فيها؛ فإن تشديده لهذه الأفعال دون غيرها مقبول على أنها وصلته، وقرأها عن السلف على هذا الوجه، خاصة إذا علمنا أن بعض العلماء يسندها إلى ابن كثير مباشرة؛ فقد جاء في الحجة لابن خالويه قوله: (فقد رُوي عن (ابن كثير): تشديد هذه التاء وما شاكلها في نيّف وثلاثين موضعاً)[12]. وقد علق أبو حيان في البحر المحيط على هذه القراءة بقوله: (وقراءة البزّي ثابتة تلقتها الأمة بالقبول، وليس العلم محصوراً ولا مقصوراً على ما نقله وقاله البصريون، فلا تنظر إلى قولهم: إنّ هذا لا يجوز)[13]، وأحسب أن أبا حيان ينطلق- في رأيه هذا – من منطلق خصوصية القراءة وقداستها، وأنها وحي من الله، ومع ذلك فالظاهرة ظاهرة لغوية، تُطرح للتعليل والتوجيه اللغوي، وقد يكشف هذا التوجيه عن انسجامها مع أداء لغوي في بيئة لهجية ما، وعدم توافقها مع الفصحى السائدة، واسعة الانتشار المتفق على فصاحتها، ومن هنا فإنّ القراءة لا نقاش فيها، وليس لأحد أن يردها؛ لأنها قراءة سبعية، وثبت سندها إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم- غير أنّ الإشكال في تعليل القراءة، وعلينا أن لا نقف عند تكرار ما قاله القدماء، وترديده دون وعيه وعياً دقيقاً، ودون الإضافة إليه، ولا تعني صحة القراءة موافقتها لقواعد النحاة الشائعة؛ بل قد توافق أداء بيئة لهجية ما فتقبل القراءة بوصفها قراءة قرآنية فقط.

إنّ ظاهرة تاءات البزّي تثير في ذهن الباحث جملة من القضايا منها: أنّ البحث في أبواب العربية وأنساقها لم يغلق، وأنّ هذه اللغة تجتمع على مخزون لغوي يحتاج بحثاً وتأملاً، ويحتاج منا نظرة شمولية في دراساتنا لا نظرة جزئية، ومن القضايا التي تثيرها هذه الظاهرة ضرورة عدم الأخذ بكل ما قاله القدماء على أنّه مسلمات لا تناقش، فهو عمل بشري، وعلى مكانة القدماء وما قدموا من علم جليل ما زلنا نمتار منه إلا أنهم بشر قد يداخل عملهم الخطأ. ومما تثيره هذه الظاهرة من قضايا ضرورة متابعة إنجازات القدماء بالبحث والتعليل والاستقصاء؛ لنتابع منجزاتهم

المعرفية، أما القضية الأهم التي تطرحها هذه الظاهرة فهي أنّ القراءات القرآنية تمثل مخزوناً لغوياً لم ينل حقه من الدرس والبحث، وهذا المخزون يتمثل في كشفه عن الكثير من الخصائص اللهجية في لهجات العرب المتعددة، وبخاصة تلك اللهجات التي أبعدت عن التقعيد اللغوي؛ لكونها لا ترقى إلى اللغة العالية في نظر المقعدين، ولم تتجه الدراسات الحديثة إلى هذا المخزون لرصد ما فيه من ظواهر لغوية باستثناء ما ظهر في مصر على يد بعض العلماء، وما قام به بعض الباحثين في الوطن العربي بشكل عام؛ وذلك بجهود فردية لم تعط تلك الظواهر اللغوية حقها من البحث والاستقصاء.

إنّ ظاهرة تاءات البزّي تدفع الباحث إلى الاهتمام بالبناء اللغوي للمفردة في حالتي الفصل والوصل، وتدفع الباحث إلى التأمل في الإدغام، وإعادة النظر في حقيقته وفهمه على الوجه الصحيح، فهي ظاهرة تدفع الباحث إلى إعادة النظر في جملة من القضايا اللغوية لدراستها وتعليلها، وأحسب أنها ليست الظاهرة الوحيدة في القراءات القرآنية التي تثير جملة من الأسئلة، وتحرك الساكن مما ألفناه وارتضيناه.

المطلب الثاني: تاءات البزّي بين القراء واللغويين:

أ- تاءات البزّي بين القراء واللغويين:

لم تقف جهود علماء القراءات على القراءة والأداء فقط بل إننا نجد الكثير من الآراء، والملاحظات لهؤلاء العلماء التي توضح القراءة، أو تشير إلى ظاهرة لغوية، فيها وهذا يوضح كيفية القراءة، ويبين أي إشكال قد يتبادر إلى الذهن في أداء القراءة؛ فلولا الإشارات التي وردت لتبين أن البزي يشدد التاء لذهبنا إلى رأي واحد مفاده أنّ البزي يحذف التاء ويبقي على الأخرى، إلا أن بعض العلماء يذكر صراحة أنّ البزي يشدد التاء في واحد وثلاثين موضعاً، وسأقف في هذه الصفحات على آراء القراء ثم أتبعها بآراء اللغويين لبيان موقف العلماء من هذه الظاهرة.

يقول ابن مجاهد: (وروى البزّي وعبد الوهاب بن فليح عن ابن كثير: (فإذا هي تلقّف) (الأعراف: 117) مشددة التاء[14]، وقد أشار ابن مجاهد إلى تشديد التاء في رواية البزّي في غير موطن؛ فقد أشار إلى تشديدها في طه (وألق ما في يمينك تلقف) (طه: 69)، وكذلك في (الشعراء: 45) ويقف ابن مجاهد على تشديد التاء في رواية البزّي في غير موطن، يشير أحياناً إلى رواية البزّي، وفي مواطن أخرى يتابع الحديث إلى أن يسند القراءة لابن كثير بقوله: (قرأ ابن أبي بزّة وابن فليح عن ابن كثير: (عنه تلّهى) مشددة التاء[15]. وفي موطن آخر يقول: (روى البزّي عن ابن كثير: (ناراً تلظّى) (الليل:14) مشددة التاء[16]، وما يورده ابن مجاهد يؤكد التشديد دون أن يتضمن أي إشارة إلى حذف التاء والتخفيف.

أما مكي بن أبي طالب فإنه يذكر في الكشف صراحة أن البزّي قد أدغم إحدى التاءين في الأخرى بقوله: (قرأ البزّي بتشديد التاء، فيما أصله تاءان، وحُذفت واحدة من الخط، وذلك في واحد وثلاثين موضعاً... وذلك نحو: (ولا تيمموا) (البقرة: 267)، و(لا تكلم نفس) (هود:105)، و(تنازعوا) (الأنفال: 46)... وعلته في ذلك أنه حاول الأصل؛ لأن الأصل في جميعها تاءان، فلم يحسن له أن يظهرهما، فيخالف الخط في جميعها، إذ ليس في الخط إلا تاء واحدة، فلما حاول الأصل، وامتنع عليه الإظهار، أدغم إحدى التاءين في الأخرى[17]، وفي موطن آخر نجد أن مكي بن أبي طالب أكثر تحرزاً في عبارته؛ فهو يشير إلى الاختلاف في هذه التاءات، ويشير إلى رواية البزّي أنه قرأ بالتشديد في الوصل، فإذا ابتدأ لم يشدد، إذ يقول في التبصرة في القراءات: (واختلفوا في تشديد التاء التي في الأوائل من الأفعال المستقبلة وتخفيفها، وذلك إذا كان الأصل تاءين... قرأ البزّي بالتشديد في الوصل، فإذا ابتدأ لم يشدد، وقد روي عنه أنه شدد هذا وما كان مثله في جميع القرآن...)[18]، والملاحظ على رأي مكي السابق أنه متردد بين تشديد التاء مطلقاً وتشديدها في الوصل فقط، وهو يشير إلى التشديد في واحد وثلاثين موضعاً، ثم يذكر أنّ البزّي شدد التاء في أوائل الأفعال المستقبلة في جميع القرآن، فكأنه جعل الباب مطرداً على هذا النسق. وأحسب أن التردد الظاهر في رأي مكي ينطلق من تحرّزه من الابتداء بالساكن؛ إذ الابتداء بالساكن ليس من نسق العربية الفصحى، فهي ترفضه من قبيل عدم دورانه على الألسنة في شواهد اللغة العالية،؛ وهي لذلك تجتلب الهمزة في بعض المواطن تحاشياً للابتداء بساكن. إنّ التردد في قبول القراءة عند بعض العلماء لا يعني التردد بقبولها بوصفها قراءة، بل التردد بوصفها شاهداً لغوياً يلحق بالفصحى ويقاس عليه.

وقد أشار ابن خالويه في حجته إلى رواية البزّي بالإدغام، وفي الوقت نفسه يشير إلى أن ذلك مستكره، فقد جاء في الحجة لابن خالويه قوله: قوله تعالى: (إذ تلقّونه) (النور: 15) يُقرأ بالإدغام والإظهار. فالحجة لمن أدغم مقاربة الحرفين في المخرج، والحجج لمن أظهر: أنه أتى به على الأصل، إلا ما روي عن (ابن كثير) من تشديد التاء وإظهار الذال، وليس ذلك بمختار في النحو لجمعه بين ساكنين[19]، ويلاحظ هنا أن ابن خالويه لم يشر إلى استحالة الجمع بين ساكنين بل أشار إلى عدم استحسان ذلك في النحو، وهنا يظهر تساؤل مفاده: هل النحو وقواعد النحاة تمثل معياراً للقرآن أم أن للقرآن والقراءات خصوصية قد لا تحيط بها قواعد النحاة؟ وهل تأتي هذه القراءة بمعزل عن لهجات العرب مطلقاً؟ وأحسب أن القراءة خالفت نسق الفصحى إلا أنها ربما توافق لهجة ما مما أهمله اللغويون ولم يرصدوه لرفضهم له أو لندرته. ونجد أبا زرعة يشير إلى رواية البزّي بتشديد التاء في قوله: (وقرأ البزّي: (فإذا هي تّلقّف) (الأعراف:116) بتشديد التاء. أراد (تتلقف) فأدغم التاء في التاء...)[20].

ويشير أبو علي الفارسي في حجته إلى رواية البزّي، إلا أنه يكتفي بإيراد الرواية دون تعليق واضح، ونجده يشير بشكل مباشر إلى ميله لقراءة التخفيف وليس الإدغام؛ فقد جاء في الحجة لأبي علي: (قرأت على قنبل عن النبال: (عنهو تّلهى) (عبس: 10) خفيفة التاء. ابن أبي بزّة: (عنهو تلهى) مشددة التاء، وكذلك ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير. التخفيف في التاء الوجه، والتثقيل على أنّه شبه المنفصل بالمتصل، وجاز وقوع الساكن بعد حرف اللين، كما جاز: ثمودّ الثوب في المتصل)[21]، ونجد (أبا علي) في موطن أخر يشير إلى رواية البزّي بقوله: (وجه ما روي عن ابن كثير: (فإذا هي تلقّف) (الأعراف: 17) أنّه أدغم بالتاء، فسكنت المدغمة، ولو كان هذا في الماضي لاجتلبت له همزة الوصل... ولكنّ همزة الوصل لا تُجتلب في المضارع لمشابهته اسم الفاعل)[22].

ومن علماء القراءات الذين وقفوا على هذه الظاهرة أبو عمرو الداني في التيسير إذ يقول: (البزّي يشدد التاء التي في أول الأفعال المستقبلة في حال الوصل في إحدى وثلاثين موضعاً...)[23]. وهنا نلاحظ أن الداني ينص صراحة على أن التشديد في حال الوصل فقط، وربما وقف الداني بالتشديد على (ال) الوصل متحرزاً من الابتداء بالساكن، الذي يمثل محذوراً من محاذير العربية الفصحى، مع أنّ هذا المحذور قد يتلاشى في بعض العاميات الدارجة.

ومن علماء القراءات الذين وقفوا على تاءات البزّي أحمد بن خلف الأنصاري في كتاب الإقناع في القراءات السبع بقوله: (شدد البزّي التاء التي في أوائل الأفعال المضارعة في الوصل في واحد وثلاثين موضعاً...[24]. وبعد أن يورد الأنصاري رصداً تفصيلياً للآيات التي شدد فيها البزّي التاء بذكر السورة، والآية، يتابع الحديث ليشير إلى تشديد التاء في موضعين أيضاً بقوله: (وقرأت على أبي - رضي الله عنه-، عن قراءته على أصحاب أبي عمرو، بتشديد تاءين ذكر أن أبا الفرج محمد بن عبد الله النجاد حدّثه بهما عن قراءته على أحمد بن يُدهن، عن الهاشمي عن أبي ربيعة عن البزّي، وهما (ولقد كنتم تمنون الموت) (آل عمران: 143) و(فظلتم تفكّهون) في (الواقعة: 65) لأنه جعل التشديد في الباب مطرداً، ولم يحصره بعدد)[25].

ومن العلماء الذين وقفوا على تاءات البزّي (ابن الجزري) في النشر؛ فقد ذكر مواضع هذه التاءات، إلا أنه أشار غير مرة إلى أن البزّي يشدد هذه التاءات في الوصل وبخاصة عندما تكون مسبوقة بالمدّ واللين[26].

ومن استعراض آراء علماء القراءات نجد أنهم يشيرون إلى تاءات البزّي وروايته بالتشديد، إما في المواضع المذكورة جميعها وهي واحد وثلاثون موضعاً، وإما في بعضها، وهي المواطن التي جاءت القراءة فيها بالوصل، وبخاصة التاءات المسبوقة بالمد، ومن أخذ بتشديد التاء في

المواضع كلها إنما أخذ بها بوصفها قراءة سبعية تؤخذ على ما رويت عليه، ومن أخذ بالتشديد في مواطن القراءة بالوصل إنما أخذ بها لجوازها لغة وعدم مغايرتها لنسق العربية، ونظر إلى مواطن القراءة الأخرى على أنها جاءت بتخفيف التاء بحذف إحداهما؛ وذلك تحاشياً للأخذ بالبدء الساكن.

ومع أن ظاهرة تاءات البزّي قد وردت عند أكثر علماء القراءات، إلا أن الغالب عليهم هو طرح الظاهرة، والتحرزّ من التفصيل والتعليل فيها من الجوانب اللغوية، باستثناء ما ورد عند أصحاب الحجج في القراءات مثل أبي علي الفارسي، وهذا ليس غريباً عليه؛ فهو لغوي بطبعه.

وإذا استعرضنا الظاهرة عند علماء اللغة نجد أنها مطروحة، إلا أن نقاشها، وتعليلها لا ينسجم مع حجم الظاهرة؛ فهناك من يذكرها عرضاً دون تعليق، وهناك من يذكرها مع الإشارة إلى عدم انسجامها مع نسق العربية، ومن العلماء من يأخذ بمواطن الوصل منها، ويعلل المواطن الأخرى بحذف إحدى التاءين على التخفيف.

أما المحدثون فأحسب أن الظاهرة لم تستوقف أكثرهم باستثناء - فيما أعلم - (سمير استيتية) حيث وقف على هذه الظاهرة في عجالة، وعالجها في ضوء المفاهيم المقطعية وتغيراتها، وقد اجتهد في التعليل اللغوي مبقياً على مكانة القراءة السبعية وعدم ردها.

أما رمضان عبد التواب فقد رصد مواضع هذه التاءات، وتحدث عنها على أنها شواهد على الحذف، أو الإظهار وليس من باب التشديد[27].

ولمعرفة وجهات النظر عند علماء اللغة، وما طرحوه في هذه الظاهرة سأقف على آراء أشهرهم.

يقول سيبويه في الكتاب: (فإن وقع حرف مع ما هو من مخرجه أو قريب من مخرجه مبتدأ أدغم وألحقوا الألف الخفيفة؛ لأنهم لا يستطيعون أن يبتدئوا بساكن... فإن التقت التاءات في تتكلمون وتتترسون، فأنت بالخيار، إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفت إحداهما... ولا يسكنون هذه التاء في تتكلمون ونحوها ويلحقون ألف الوصل...)[28] والواضح من كلام سيبويه أنه يرى حذف إحدى التاءين تخفيفاً، أو إثباتهما دون وقوع الإدغام بينهما تحاشياً لمحذور الوقوع في الابتداء بالساكن.

ويورد سيبويه رأيه في موطن آخر مشيراً إلى قراءة الكوفيين بقوله: (إن شئت قلت في تتذكرون ونحوها: تذكّرون، كما قلت: تكلّمون، وهي قراءة أهل الكوفة فيما بلغنا، ولا يجوز حذف واحدة منهما، يُعني من التاء والذال في تذكّرون، لأنه حُذف منهما حرف قبل ذلك وهو التاء...)[29].

والملاحظ على آراء سيبويه أنه لا يتقبل فكرة الإدغام بين التاءين، فهو يتحدث عن إثباتهما أو حذف إحداهما، ويرصد الشواهد القرآنية على الإثبات والحذف[30].

وإذا وقفنا على رأي (الفراء)- وهو كوفي المذهب فإنه لا يسير في الإدغام في هذه الظاهرة على نسق واحد، بل يطرح رأيه تبعاً لنوعية الأصوات المدغمة- وبخاصة ما يسبق صوت التاء؛ فهو يميل إلى الإظهار أو الحذف في مواطن كقوله: (وقوله: (إنّ الذين توفاهم الملائكة) (النساء: 97) إن شئت جعلت (توفاهم) في موضع نصب، ولم تضمر تاءً مع التاء فيكون مثل قوله: (إن البقر تشابه علينا) (البقرة: 7)، وإن شئت جعلتها رفعاً؛ تريد: (إن الذين تتوفاهم الملائكة). وكل موضع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار إحداهما؛ مثل قوله: (لعلكم تذكّرون) (الأنعام: 152)، ومثله قوله: (فإن تولوا فقد أبلغتكم) (هود: 57)[31].

ما نلاحظه من رأي الفراء السابق أنه يميل إلى الحذف أو الإظهار، وكلاهما سيّان، والمواطن التي أجاز فيها الفراء الحذف أو الإظهار، جاءت التاء فيها مسبوقة بالصامت المتحرك (الذين توفاهم)، وفي مواطن أخرى جاءت التاء مسبوقة بالصامت الساكن في مثل: (لعلكم تذكّرون) و(فإنْ تولوا). والمتتبع لآراء الفراء يجدها تشير إلى جواز إدغام التاء المتبقية بالصامت السابق، ويشير إلى كثرة هذا الإدغام إذ يقول: (وقوله: (قُل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين) (التوبة: 52)... والعرب تدغم اللام من (هل) و(بل) عند التاء خاصة. وهو في كلامهم عالٍ كثير؛ يقول: هلْ تدري، وهتّدري، فقرأها القراء على ذلك، وإنما استحببُ في القراءة خاصة تبيان ذلك، لأنهما منفصلان ليسا من حرف واحد... فتبيانه أحبُ إلي من إدغامه وقد أدغم القراء الكبار، وكل صواب)[32].

إن الإدغام الذي يشير إليه الفراء لا يقصد به إدغام التاء في التاء بل إدغام اللام في التاء مفردة، ومن استعراض آراء الفراء أحسب أنه لا يجوز إدغام التاء في التاء في مثل (تتكلمون، تتولوا...) وهي ما عُرفت بتاءات البزّي.

ونجد المبرد يشير إلى عدم جواز الإدغام بين التاءين في قوله: (فإن قلت: تتكلمون، وتدّعون، لم يجز الإدغام وإدخال ألف الوصل، لأن ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع...)[33]. وإن علة منع الإدغام عند المبرد تكمن في خشيته من الابتداء بالساكن؛ فمنع الإدغام إلا بمجيء همزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على المضارع، وبناءً على ذلك فإما الإظهار، وإما الحذف لإحداهما.

ولم يقف المبرد عند عدم جواز الابتداء بالساكن فحسب، بل إنه يعد القراءة السبعية التي قد تقع فيها شبهة الابتداء بالساكن يعدها من باب اللحن، يقول المبرد: (وأما قراءة من قرأ: (ثمَّ

لْيقطع فلْينظر) (الحج: 15). فإن الإسكان في لام (فلينظر) جيد وفي لام (ليقطع) لحنٌ، لأن (ثم) منفصلة من الكلمة)[34]، والمبرد معروف بآرائه التي يواجه فيها بعض القراء، ويرد بعض القراءات، ويفضل قراءة على أخرى ولو كانت المفضولة سبعية، وقد أشار محقق المقتضب (عبد الخالق عضيمة) إلى ذلك في الدراسة التي صدر بها كتاب المقتضب[35].

وربما كانت مخالفة القراءة القرآنية لنسق العربية، وقواعد النحاة التي تعارفوا عليها مدعاة إلى توجيه الاتهام من بعض اللغويين إلى بعض القراء باللحن أوالوهم، وأحسب أنّ الأولى هو إعادة النظر في آلية التقعيد، وإعادة النظر في الأنساق اللغوية التي رفضها اللغويون لكونها تمثل لغات نادرة أو شاذة كما يقولون، ولا بدّ من توجيه لتلك الخصائص اللهجية النادرة التي ظهرت في بعض اللهجات، ولا توافق العربية العالية السائدة، أو ما يسمى عربية الاحتجاج.

لقد أدت ظاهرة الإدغام في تاءات البزّي إلى تعدد الآراء، وربما يذكر الرأي ويذكر نقيضه عند العالم الواحد، لما يجد من قداسة القراءة، وعدم مطابقة الرواية لنسق العربية، فقد جاء في إعراب القرآن للنحاس قوله: (... وقرأ ابن كثير (ولا تيمموا) (البقرة: 267)، والأصل تتيمموا فأدغم التاء في التاء، ومن قرأ (تيمموا) حذف[36].

إنّ تعليل الظاهرة يشير إلى ضرورة إعادة النظر في بيان كيفية وقوع الإدغام، وأنّ الأمر في هذه الظاهرة لا يتوقف على ما أورده اللغويون فيها.

إنّ رأي النحاس السابق يجمع وجهتي نظر؛ فهو يخبر عن قراءة ابن كثير بالإدغام، وفي الوقت نفسه يقول: (ومن قرأ (تيمموا) حذف)، وهذا يشير إلى أن قناعته اللغوية تتجه للحذف وليس للإدغام، وما يؤكد هذا التوجه أنه أشار إلى الحذف في عدة مواطن أخرى، إذ يشير في تعليقه على قوله تعالى: (فإن تولوا) (هود: 57) إلى حذف التاء لاجتماع تاءين، وذلك تخفيفاً[37]، وأحسب أن إشارته للإدغام عند ابن كثير، وعدم تعليقه عليها ينطلق من قداسة القراءة وورعه أمام قراءة سبعية، أما تعليقه على الحذف، وتوجهه لهذا المذهب فمن منطلق كونه لغوياً وليس قارئاً.

إن منطلق اللغوي ومعرفته بنسق العربية، والتعليل على أساس قواعد اللغة يمثل ملمحاً ظاهراً عند عدد من العلماء؛ فهذا أبو علي الفارسي يقول في التكملة: (كلّ حرف في أول كلمة تبتدئ بها إما اسم أو فعل أو حرف فهو متحرك، ولا يبتدأ بحرف ساكن في اللغة العربية)[38]، وأبو علي الفارسي لا يفضل الإدغام في تاءات البزّي، وأحسب أنه لا يرتضيه؛ فقد جاء في الحجة قوله: (وجه ما روي عن ابن كثير: (فإذا هي تلقف) (الأعراف: 117) أنه أدغم بالتاء، فسكنت

المدغمة، ولو كان هذا في الماضي لاجتلبت له همزة الوصل مثل: (فادّارأتم فيها) (البقرة: 72)... ولكن همزة الوصل، لا تجتلبُ في المضارع لمشابهته اسم الفاعل)[39].

وأبو علي يتدرّج في قبول الإدغام؛ فالمدغم المسبوق بالمد مقبول أولى من المسبوق بالمتحرك، أما المسبوق بالساكن فهو مغاير لنسق العربية[40].

ويقف ابن جني على هذه الظاهرة في معرض حديثه عن شدة اتصال المبتدأ بالخبر في اللفظ والمعنى، إذ يقول: (ومثله أيضاً في الدلالة على هذا المعنى قراءة ابن كثير: (فإذا هي تلقَفُ) (الأعراف: 117) ألا ترى إلى تسكين حرف المضارعة من (تلقَفُ)، فلولا شدة اتصاله بما قبله للزم منه تصور الابتداء بالساكن...)[41].

وابن جني يشير في ذلك إلى أن التركيب أصبح كتلة واحدة يتكون من (هي تلقف)، فأدغمت التاء في التاء لكون التاء الأولى من الوجهة المقطعية أصبحت تابعة لما قبلها، وقد أشار ابن جني إلى رسمها (هيَتّلقفُ)[42] وهو إحساس لغوي يتجاوز تصور أبي علي الفارسي، مع أن تصور ابن جني وتطور رأيه وتعليله مبني على ما أسسه أستاذه أبو علي في كتابه الحجة.

يلاحظ من آراء العلماء أن الابتداء بالساكن يتطلب اجتلاب همزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على المضارع، ويستغرب رأي السيوطي في الهمع أنه يشير إلى دخول همزة الوصل على الساكن دون إشارته إلى محذور دخولها على المضارع، إذ يقول: (ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاءين أول فعل مضارع بنحو: تتجلى، وتتظافر، وحينئذ يؤتى بهمزة الوصل لسكون التاء الأولى بالإدغام؛ فيقال: اتّجلى، واتظاهر)[43] وهي إشارة يفهم منها أيضاً جواز دخول همزة الوصل على المضارع، وهذا ما نفاه العلماء.

ومن العلماء الذين أشاروا إلى هذا الإدغام ابن هاشم في أوضح المسالك، فهو يرى أن الإدغام يقع في الوصل بما سُبق بحرف مدّ، أما في الابتداء فيخفف- بحذف إحدى التاءين[44]. وابن هشام واحد من مجموعة من العلماء الذين أجازوا إدغام التاءات في الوصل بما سبق بحرف المد، وعدم إجازته في المواضع الأخرى، لكونها تمثل الابتداء، وهذا فيه نظر؛ فليس الوصل مقصوراً على ما سبق بحرف المد، بل إن ما سبق بغير حروف المد قد يقع وصلاً في درج الكلام، وذلك إذا نظرنا إلى الكلمتين: الكلمة التي وقع فيها الإدغام وما سبقها على أنهما كتلة لغوية واحدة، إلا أن المدغم المسبوق بصامت ساكن يمثل الإدغام في الابتداء وليس في الوصل، وذلك كما في قوله تعالى: (على منْ تنّزل) (الشعراء: 221). فالنون في (مَنْ) صامت ساكن، والتاء على الابتداء. وإذا وقفنا على آراء المحدثين فهم يؤكدون عدم جواز الابتداء بساكن، وعدم وجود مقطع في العربية يبدأ بصامتين، وهذا الرأي نجده عند العلماء جميعاً دون استثناء؛ يشير إبراهيم

أنيس إلى أنه ليس من نسج المقاطع العربية أن يأتي صوتان ساكنان يليهما صوت لين قصير يليه صوت ساكن، وإذا اشتملت كلمة على مثل هذا المقطع أمكن الحكم عليها بسهولة أنها غير عربية[45]. وما يراه إبراهيم أنيس يراه جُلّ المحدثين؛ فهذا كمال بشر يقول: (المقطع لا يبدأ بصوتين صامتين، كما لا يبدأ بحركة، وإن لوحظ وقوع الصورة الأولى في بعض اللهجات العامية الحديثة)[46].

أما داود عبده فيؤكد عدم ابتداء العربية بصحيحين متواليين، وأنه لا يجد سبباً يدعو إلى الشك في صحة ما ذكره اللغويون القدماء من تجنب البدء بصحيحين، ومما يؤكد رأي القدماء عنده حول تجنب البدء بالساكن وجود كلمات مثل إكليل واصطبل وإقليم واسفنج، وهي مما افترضته العربية من لغات كانت تبدأ فيها هذه الكلمات بصحيحين متواليين وأجرت العربية عليها التعديل الذي ينطبق على الكلمات التي تبدأ بساكن في العربية[47].

ومن استعراض آراء العلماء في ظاهرة تتابع صامتين في بداية المقطع يتبين أن ذلك مرفوض ولا تجيزه العربية، وقد نبه العلماء قديماً وحديثاً على عدم جوازه، وأن هذا النمط ليس من نسق العربية، أما ما جاء من هذا النسق في تاءات البزّي فسأقف عليه فيما يلي محاولاً تعليله مع مراعاة خصوصية القراءة وقداستها.

ب- التعليل اللغوي لظاهرة تاءات البزّي:

إن المتتبع لآراء العلماء الذين أشاروا إلى تاءات البزّي يجد أنها تجيز الإدغام في هذه التاءات عندما تكون مسبوقة بأصوات المد، كما في قوله تعالى: (ولا تفرّقوا) (آل عمران:103)، (وعنهُ تلهى) (عبس: 10) وذلك بمد الضمة، وهنا أشير إلى أن القدماء قد أجازوا ذلك على الوصل دون ذكر التعليل الدقيق، أو علة ذلك، وما الذي يجري من ناحية صوتية لكي يقع الإدغام، إلا أن الظاهر من كلام القدماء أنهم نظروا إلى الكلمة التي وقع فيها الإدغام، والكلمة التي سبقتها على أنهما كتلة لغوية واحدة من الناحية الصوتية والتداخل في البنية المقطعية.

لقد وقف سمير استيتية على هذه الظاهرة، وأحسب أنه من القلائل من علماء الدرس الصوتي الحديث الذي لفتت هذه الظاهرة انتباهه لكونه قد أعطى القراءات خصوصية واهتماماً في دراساته؛ يقول استيتية في تعليل الإدغام في الوصل في قوله تعالى: (ولا تيمموا الخبيث منه تتفقون) (البقرة: 267) (والتغيير الذي يجري على البنية المقطعية في هذه الحال، يتمثل في أن المقطع الأول سيصبح مكوناً من: ص + ح + ح + ص، وكان قبل ذلك مكوناً من: ص + ح + ح. وكل الذي حدث هو أن المقطع قد أغلق بعد أن كان مفتوحاً. إن المقطع الذي ينشأ عن هذا التغيير (أي: تشديد التاء) مقطع غير شائع في العربية، فهو يستعمل في مثل: (ضالين

وجادين)، وفي الوقف على: رحيم. ولكن عدم شيوعه لا يقدم في صحته، ولا ينال من سلامته وفصاحته)[48].

إن التعليل السابق يقبل إدغام التاء في التاء ولكنه لا يشير إلى الابتداء بالساكن؛ فالتقسيم المقطعي للكتلة اللغوية في الوصل يتكون على النحو الآتي: (ولا تيمموا) (ص ح/ ص ح ح ص/ ص ح/ ص ح ص / ص ح/ ص ح ح)، أي أن صوت التاء المدغم يظهر صوتاً واحداً في الرسم والنطق، أما في البنية المقطعية فأوله نهاية مقطع وثانيه بداية مقطع، وهذا ما جعله جائزاً عند العلماء، أما إن عومل المقطع (لا / ص ح ح كتلة منفصلة والتاء بداية) فالقراءة على إطالة الصوت زمنياً وليست على الإدغام، وأقصد بالإطالة الزمنية مجرد التريث في نطق التاء والإبطاء في التخلص من النطق وليست الإطالة التي للإدغام تلك التي تحمل قيمة مقطعية وتدل على التضعيف، والوجه الأول الذي يشير إلى الوصل والإدغام أولى؛ لأنه لا يخالف نسق العربية، ولا يوقع البدء بالساكن، وهو المراد من تتابع صامتين في بداية المقطع.

إن رواية البزّي لقراءة ابن كثير هذه بما تضمنته من ظاهرة تاءات البزّي قراءة سبعية، وهي قراءة صحيحة لا ترد ولا يجوز الاعتراض عليها، ومع ذلك فالقراءة نص لغوي يمكن أن يعلل وذلك بفهم كيفية أدائه، وتعليل تلك الكيفية؛ وهنا يمكن أن نقف على السياقات التي وقع فيها الإدغام في هذه القراءة، وقد رصد السيرافي هذه السياقات بقوله: (وقد روي عن عبد الله بن كثير إدغام التاء في أول الفعل المستقبل علامة للخطاب، أو للمؤنثة الغائبة في تاء بعدها في أحرف كثيرة منها ما قبله متحرك، ومنها ما قبله ساكن من حروف المد واللين، ومنها ما قبله ساكن من غير حروف المد واللين. فأما ما قبله متحرك فنحو قوله: (فتفرق بكم عن سبيله) (الأنعام: 153)، (... هي تلقف ما يأفكون) (الأعراف: 117)، وأما ما كان قبله ساكن من حروف المد واللين فقوله: (ولا تيمموا الخبيث) (البقرة 267)، (ولا تفرقوا) (آل عمران: 103)، (ولا تنازعوا) (الأنفال: 46). وأما ما كان قبله ساكن من غير حروف المد فقوله عز وجل: (وإن تولوا فإني أخاف عليكم) (هود: 3)، و(إذ تلقونه بألسنتكم) (النور: 15)[49].

لقد جاءت التاءات الواردة في رواية البزي على ثلاث حالات، أو ثلاثة سياقات مختلفة هي:

1- حالة جاءت فيها التاءات مسبوقة بمتحرك كقوله تعالى: (فتفرق بكم عن سبيله)، بتحريك الفاء، وقوله تعالى: (هيَ تلقف ما يأفكون) بتحريك الياء، ولمعرفة حقيقة الإدغام وطبيعة البناء المقطعي، فلا بد من النظر إلى الكلمة التي تتضمن التاءات وما قبلها على أنهما تركيب واحد متصل متكامل، وبذلك فإن الإدغام يقع ولكن دون أن يؤدي إلى الابتداء بالساكن، وذلك على النحو الآتي:

(فَ تْ/ تَ/فَ رْ/ رَ /قُ) ⟵ (ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح) وبذلك فإن التاء الأولى أصبحت نهاية المقطع الأول بعد أن حُذفت حركتها، أما التاء الثانية فهي بداية المقطع الثاني، وهنا يجوز أن يقع الإدغام دون وقوع الابتداء بالساكن، وهي بهذا البناء تسير على نسق العربية ولا تخالفه.

أما قوله تعالى (هي تلقف) فالبناء المقطعي فيها يأتي على النحو الآتي:

(هي تلقف) (هِ/يَ تْ/تَ/ لَ قْ/قَ/ فُ)، وتقسيمها المقطعي هو:

(ص ح / ص ح ص / ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح)

وأحسب أن توجيه قراءة الكسائي لقوله تعالى: (ثم لْيقطع) (الحج: 15) بسكون اللام يأتي على هذا النسق بالتقاء الميم الثانية من (ثمّ) مع اللام في مقطع واحد فسكن صوت اللام لمجيئه قفلة مقطع على النحو الآتي: (ثم لْيقطعْ) (ثُ مْ/ مَ لْ/ يَ قْ/ طَ/ عُ)

(ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح)

وهذا ما جعل بعض العلماء ينكرون على الكسائي هذه القراءة لتوقعهم أن صوت اللام يأتي بداية مقطع وهو ساكن، وهذا محذور لا تقبله العربية، فقد جاء في خزانة الأدب ما نصه: (ألا ترى أن أصحابنا أنكروا على الكسائي وغيره في قراءته (ثم لْيقطع) (الحج: 15) بسكون اللام، وكذلك (ثم لْيقضوا تفثهم) (الحج: 29)؛ لأن ثم قائمة بنفسها، لأنها على أكثر من حرف واحد، وليس كواو العطف وفائه؛ لأن تينك ضعيفتان متصلتان بما بعدهما، فلطفتا عن نية فصلهما وقيامهما بأنفسهما)[50] أي أن الحجة قيام كل من (ثم وهي) بذاتها لأنها على أكثر من حرف، أما ما كان على حرف واحد فيضعف انفصاله، ويمكن أن يدمج مع ما بعده ليشكلا تركيباً واحداً، والحقيقة أن (ثم وهي) يمكن أن تقوم كل منهما بذاتها، ولكن لا يوجد ما يمنع من دمجهما مع اللاحق، وتكون اللام ساكنة ولكنها ليست بداية مقطع، وتدغم التاء وهي ليست بداية مقطع، وبناء على هذا الفهم وتوجيه القراءة على أساسه فإن القراءة لا تبدأ بالساكن، وكذلك ما عرف بتاءات البزّي فإن المتحرك الذي يسبق التاء التقى مع التاء الأولى فشكلا مقطعاً متكاملاً وهنا يجوز إدغام التاء، والمدغم هنا لا يمثل الابتداء بالساكن بل يقسم إلى قسمين: أوله نهاية مقطع، وثانيه بداية مقطع.

وقد وقف سمير استيتية على هذا الملمح وطبيعة البناء المقطعي وعلى جوازه[51]. ويشير أبو شامة الدمشقي في إبراز المعاني إلى أن الإدغام في التاءات المسبوقة بصحيح متحرك أو بحرف مد إدغام سائغ؛ إذ لم يجتمع فيه ساكنان[52]، وقد أشار ابن جني إلى إدغام التاء في التاء عندما تكون مسبوقة بمتحرك، وذلك بمعاملتها على أنها كتلة لغوية متكاملة، وحاول توضيح ذلك

بالرسم بقوله: (... (فإذا هيتّلقّف) بإدغام تاء تلقف، وهذا عندي يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره، حتى صارا معاً ههنا كالجزء الواحد)[53]، وهي لفتة علمية دقيقة يبين فيها ابن جني عدم وقوع الابتداء بالساكن.

وقد أجاز رضي الدين الاستراباذي الإدغام في الدرج بقوله: (ولا يُدغم إلا في الدّرج ليكتفى بحركة ما قبله، نحو: قالَ تنّزلُ)[54].

2- **الحالة الثانية** جاءت فيها التاءات مسبوقة بصامت ساكن ليس من حروف المدّ بل من الحروف الصحاح، ومثال ذلك قوله تعالى: (قلْ هلْ تربّصون بنا إلا إحدى الحسنيين) (التوبة: 53)، وقوله تعالى: (إذْ تلقونه بألسنتكم) (النور: 15). والإدغام في هذه الحالة عندما تسبق التاء بصامت صحيح ساكن قد يوجه على توجيهين هما:

الأول: أن يُدغم الصامت الساكن الذي يسبق التاء في التاء كما في (هلْ تربصون...)، وهنا فإن الإدغام واقع بين اللام والتاء، وقد علق الفراء على هذه الآية بقوله: (والعرب تدغم اللام من (هل) و(بل) عند التاء خاصة. وهو في كلامهم عالٍ كثير؛ يقول: هل تدري، وهتّدري. فقرأها القراء على ذلك، وإنما أستحبُّ في القراءة خاصة تبيان ذلك؛ لأنهما منفصلان ليسا من حرف واحد... وقد أدغم القراء الكبار وكلّ صواب)[55]، أي أنّ تشديد التاء حاصل من إدغام الصامت السابق لصوت التاء في التاء، وأحسب أن توجيه الإدغام هنا سائغ، وكذلك في قوله تعالى: (إذ تلقّونه)؛ فقد جاء في السبعة لابن مجاهد قوله: (روى عُبيد عن أبي عمرو أنه قرأ: (إذ تلقونه) مشددة التاء مثل ابن كثير يُدغم الذال في التاء... وحمزة والكسائي: (إذ تلقونه) مدغمة الذال في التاء...)[56]، وفي هذا الإدغام يقع حذف التاء الأولى، ثم قلب الصامت السابق تاءً وتدغم في التاء الثانية؛ فتظهر التاء مشددة وهي في حقيقتها مكونة من الصامت المقلوب ومن التاء الثانية.

وقد علق ابن خالويه على الإدغام في قوله تعالى: (إذ تلقونه) (النور: 15) بقوله: (يُقرأ بالإدغام والإظهار. فالحجة لمن أدغم مقاربة الحرفين في المخرج. والحجة لمن أظهر: أنه أتى به على الأصل، إلا ما روي عن (ابن كثير) من تشديد التاء وإظهار الذال، وليس ذلك بمختار)[57].

الثاني: أما التوجيه الثاني للتاء المشددة المسبوقة بصحيح ساكن في رواية البزّي، فأحسب أنه لا علاقة له بالتشديد بل مجرد إطالة زمنية؛ وذلك بتريث الأعضاء النطقية في زمن حبس الهواء قبل الانتقال إلى مرحلة الانفجار، وهي المرحلة الأخيرة من إنتاج الأصوات الوقفية، وقد جاء في السبعة لابن مجاهد قوله: (وروى البزّي عن ابن كثير أنه قرأ: (إذ تلقّونه) مظهرة الذال مشددة التاء)[58]، أي أن لبساً ما يقع في التفريق بين الإدغام والإطالة الزمنية، أو التريث في

إنتاج الصوت، والفرق بين الإدغام والإطالة الزمنية أو التريث في إنتاج الصوت هو أن الإدغام يتضمن قيمة أو وحدة مقطعية، أما الإطالة الزمنية أو التريث فلا تتضمن قيمة مقطعية؛ وذلك كنطقنا لصوت الحاء في (لم يبرحْ)، أو الصاد في (احرص) ومعنى ذلك أننا أبقينا في الأداء على تاء واحدة وحذفنا الأخرى، أي أن الإطالة في حبس الصوت تنحصر في الجانب الفوناتيكي ولا تتجاوزه للجانب الفونولوجي، والإطالة الزمنية والتريث في إنتاج صوت التاء عندما يسبق بصامت ساكن أيسر منه عندما يسبق بمتحرك، إلا أننا لا نعدم تخفيف التاء عندما تسبق بمتحرك، وتقع عليها حينئذ الإطالة الزمنية في الأداء، وهنا أحسب أن أداء التاء المسبوقة بمتحرك بتريث في إنتاجها يلزمه الفصل بين المتحرك السابق والتاء لكي لا يُشعرُ الأداءُ بالوصل واتحاد البنية المقطعية.

إن إنتاج الصوت الوقفي بتريث الأعضاء في إنجاز مرحلة الانفجار، نتيجة إطالة زمن الحبس، قد يوهم بأنه نوع من الإدغام، أي أن الأداء مجرد إطالة زمنية في الحبس، مما يوقع في اللبس عند السامع، فتلتبس عليه إطالة زمن الحبس بالإدغام الحقيقي الذي يمثل قيمة مقطعية، وقد وقف سمير استيتية على الفرق بين الإدغام على المستوى الفوناتيكي، والإدغام على المستوى الفونولوجي الوظيفي، فهو يرى أن الإدغام على المستوى الفوناتيكي هو إطالة الصوت زمنياً، أما من الناحية الفونولوجية فهو مكون من صوتين[59]، وما أراه في وجه من وجوه التعليل لتاءات البزّي المسبوقة بصوت صحيح ساكن أنها مجرد إطالة زمن الصوت، وأن التاء فيها صوت واحد أطيل زمنه فوناتيكياً، ولم ترق هذه الإطالة إلى المستوى الفونولوجي، والقراءة على ذلك صحيحة، وإنما وقع الإشكال في التعليل بسبب اللبس وعدم التفريق بين الإدغام فونولوجياً، والإطالة الزمنية في الحبس قبل انفجار الصوت.

3- **أما الحالة الثالثة:** التي جاءت عليها تاءات البزّي في روايته فهي إدغام التاء عندما تكون مسبوقة بحروف المد، وهذه الحالة يشير إليها أكثر العلماء بالجواز، كما في قوله تعالى: (ولا تيمموا) (البقرة: 267)، (ولا تعاونوا) (المائدة: 2)، (لا تناصرون) (الصافات: 25)، قال أبو علي الفارسي: (... وجاز وقوع الساكن بعد حرف اللين، كما جاز: ثمودَ الثوب في المتصل)[60]. وأحسب أن علة الجواز في إدغام التاء بعد أصوات المدّ واللين هو تحول الكلمتين من حيث البناء المقطعي إلى تركيب متصل على النحو الآتي: (ولا تيمموا) و/لا َ تَ/ت َ/ ي َ م/ م َ/ م ُ) أي أن التقسيم المقطعي لهذا التركيب يظهر اتصاله على النحو الآتي: (ص ح/ ص ح ح ص/ ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح)؛ فالتاء الأولى أصبحت نهاية المقطع، وتشكل لدينا المقطع (ص ح ح ص)، وهو مقطع موجود في العربية مع أنها تفضل التخلص منه.

وقد تنبه لجواز هذا الإدغام الكثير من العلماء، منهم على سبيل المثال ابن هشام في أوضح المسالك؛ إذ يشير إلى جواز الإدغام في الوصل في مثل (ولا تيمموا) مع تحرزه من وقوعه في الابتداء[61]، وجاء في الدر المصون قوله تعالى: (ولا تيمموا الخبيث) الجمهور على تيمموا، والأصل تتيمموا بتاءين... وقرأ البزّي هنا وفي مواضع أخر بتشديد التاء، على أنه أدغم التاء الأولى في الثانية، وجاز ذلك هنا وفي نظائره؛ لأن الساكن الأول حرف لين...)[62].

إن جواز إدغام التاء عندما تُسبق بالمد يمثل إشارة إلى ملامح وعي القدماء لمفاهيم ظاهرة المقطع، وما قبولهم بهذا الإدغام إلا لوعيهم بعدم وقوع التقاء ساكنين، وهذا يفصح عن وعيهم أن أصوات المد وإن أطلقوا عليها سواكن إلا أنها ليست بمنزلة الساكن من الحروف الصحاح، بدليل جواز التقاء المد مع التاء، مع أن الدرس الصوتي الحديث أثبت أن المد حركة طويلة ولا علاقة له بالسكون أو عدمه، والمد يثبت إذا كان أصلاً أو ممطولاً عن حركة؛ فقد أشار أبو حيان إلى جواز إدغام التاء المسبوقة بالمد، وذكر على ذلك مثالين: أحدهما الأصل فيه حركة إذ يقول: (وقد يثبت الممدود قبل المدغم المنفصل... ومنه (عنهو تلهى) (لا تناصرون)[63]، فالمد في (عنهو) طارئ وذلك بمطل الضمة.

وبعد هذا العرض أجد أن رواية البزّي لهذه الظاهرة اللغوية التي عرفت بـ (تاءات البزّي) تمثل نوعاً من الأداء اللغوي، على عدة وجوه، تبعاً للسياق الذي جاءت فيه التاء، وبحسب ما يسبقها، وأجد أن هذه الظاهرة لا تمثل دليلاً على الابتداء بالساكن، بل إن تعليل بعض الوجوه قد يقع فيه لبس ما يوحي بالابتداء بالساكن، والأمر ليس على ما وقع فيه الوهم، وخلاصة البناء المقطعي الذي جاءت عليه الظاهرة والتوجيه الذي أراه هو على النحو الآتي:

1- النمط الذي جاءت التاءُ فيه مسبوقة بمتحرك، وهذا المتحرك قد يكون حرفاً مفرداً لا يقوم بذاته، فيتصل بالكلمة، كقوله تعالى: (فتفرّق بكم) (الأنعام: 153)، وقد أدغمت التاء فيه لعلة البناء المقطعي الذي يتكون من (فَ تَ/ فَ ر/ رَ/ قُ) (ص ح ص / ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح)، وهنا يجوز الإدغام لعلة إلحاق التاء الأولى بالمقطع السابق، فتشكل المقطع المتوسط المغلق (ص ح ص)، وبهذا التوجيه ينتفي القول بالتقاء الساكنين.

وقد تأتي التاء مسبوقة بمتحرك منفصل يقوم بذاته كقوله تعالى (تكادُ تميَز) (تَ/ كَ/ دُ ت/ تَ/ مَ ي/ يَ/ زُ)، وبهذا الأداء يتكون لدينا المقطع (دُ ت ← ص ح ص)، وهو مقطع متوسط مغلق شائع في العربية، وبهذا البناء المقطعي لا يلتقي ساكنان، ولا تبدأ العربية بساكن.

2- النمط الثاني: وقد جاءت التاء في هذا النمط مسبوقة بصامت ساكن كقوله تعالى: (قل هلْ تربّصون) (التوبة: 52) و(إذْ تلقونه) (النور: 15) و(إنْ تولوا) (هود: 3) وغيرها من الآيات الكريمة. والأداء في هذه الآيات يأتي بإدغام ما قبل التاء في التاء كإدغام اللام في

التاء، والذال في التاء، وقد وردت الإشارة سابقاً لمثل هذا الإدغام وفيه تحذف التاء الأولى؛ وبقلب اللام في (هل) والذال في (إذ) تاءً تدغم في التاء، فيتبادر للوهلة الأولى وقوع الإدغام، والابتداء بالساكن، وهذا ما لم يقع.

وقد يأتي صوت التاء مسبوقاً بصامت ساكن غير مؤهل صوتياً لإدغامه بالتاء، كما في قوله تعالى: (إنْ تولوا) (هود: 3) حيث يصعب إدغام النون في التاء، وفي حال عدم وقوع الإدغام فإن الأمر لا يتجاوز الإطالة الزمنية لصوت التاء؛ أي أن الحذف يقع على إحدى التاءين، وفي الأداء النطقي يطيل (البزّي) زمن حبس الهواء في إنتاج صوت التاء قبل أن يصل مرحلة الانفجار، وهي فك الأعضاء النطقية، ومن هنا فإن الإدغام لم يقع في هذا الأداء بل أنتج الصوت بإطالة زمنية ضوعفت فوناتيكياً، ولم يرتق هذا التضعيف إلى المستوى الفونولوجي.

3- أما النمط الثالث فقد جاءت التاء فيه مسبوقة بالمد، وهذا المد قد يكون أصلياً كقوله تعالى: (ولا تيمموا) (البقرة: 267)، (ولا تعاونوا) (المائدة: 2) وقد يكون المد طارئاً بمطل الحركة كقوله تعالى: (عنهُ تُلهّى ← عنهو تلهى) (عبس: 10)، وهذا الإدغام مستساغ عند أكثر العلماء؛ وعلته تشكل المقطع الطويل المغلق (ص ح ح ص)، أي أن إدغام التاء في التاء لا يمثل بداية الكلمة، والابتداء بالساكن بل تقع التاء الأولى نهاية مقطع، والثانية بداية مقطع على النحو الآتي: (لا َت/ ت َ/ ي َم/ م َ/ م ُ) (لا َت/ ت َ/ عَ َ/ و/ن ُ). والإدغام في التاء المسبوقة بالمد، والتاء المسبوقة بصامت متحرك يستدعي إسقاط حركة التاء الأولى؛ لكونها أصبحت نهاية مقطع، وليتمكن الناطق من إيقاع الإدغام إذ التسكين مرحلة سابقة على الإدغام وطريق لوقوعه.

ومع أن بعض العلماء قد لحَن قراءة البزّي في هذه الظاهرة إلا أنني أرى أن العلة ليست في القراءة، بل في توجيه الأداء فيها؛ فهي قراءة سبعية، والخلاف واقع في التوجيه ورصد العلة، وليس في القراءة عينها، وآراء السلف الصالح علمية، وعلى مستوى رفيع من الدقة والوعي، إلا أنها ليست مقدسة لا يأتيها الباطل. والعلم والتعليل ليس مقصوراً على ما وقف عليه السلف من النحاة وعلماء اللغة، فاللغة ظاهرة بشرية قابلة للدرس والتعليل على مرّ العصور، فتلك طبيعة الدراسات الإنسانية، وتلك طبيعة العلم أنها تراكمية، ولا يمكن أن تولد مكتملة أو تتوقف عند حدٍّ ما، ويقال انتهى القول أو الاجتهاد فيها.

The Phonological Fact and Notion of The Tä'ät of *Al-Bazzi*

Zayd Alqarallat, *Department of Arabic Language and Literature, Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan.*

Abstract

This study sought to verify a remarkable phonological phenomenon appeared in the reading of Al-Bazzi (d.250H/864A.D), who has been one of the relaters of Ibin Kathir's recitation, which is considered as on of the main seven Koranic recitations. The scholar observed that thirty one present verbs, that were preceded by double (t) sound (i.e., the adressee tä' and the reflexive tä'), have been performed by Al-Bazzi in the manner of assimilation. Such reading of tä' gemination (double sound) resulted an irregular phonological phenomenon, which allows syllable-initial cluster of two consonants, in contrast to classical Arabic, which allows no such syllable structure, but only at the medial and final.

In order to accomplish its purpose, it examined the realization of such phenomenon within three different phonological environments, firstly, tä' is preceded by long vowel (such as wa$**lä#** **tta**$näbazü#), secondly, tä' is preceded by consonant with short vowel (such as ta$kä$**du#tta**maiia$zu#), and thirdly, tä' is preceded by consonant only (such as ha**l#tta**rabba$sü$na#). Furthermore, the study reviewed points of ancient Arab linguists and riciters related to this issue, to find out, among its main other conclusions, that controversial about assimilation occurence on such patterns, may, ascribed to justification of articulation performance rather than the fact of such performance

قدم البحث للنشر في 2008/7/16 **وقبل في 2009/1/26**

الهوامـــــــــــــش

1- الداني، عثمان بن سعيد: التيسير في القراءات السبع، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص5، وانظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ص119.

2- انظر: عبد الله بن عبد المؤمن: الكنز في القراءات السبع، طنطا، دار الصحابة، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، 2002، ص10، وانظر: محمد بن أحمد الذهبي، معرفة القراء الكبار، مجلد1، ص174.

3- ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، القاهرة، دار الكتاب العربي، دون تاريخ، ج1، ص121.

4- الكنز في القراءات السبع، ص12، وانظر: أحمد بن علي الأنصاري، الإقناع في القراءات السبع، ج1، ص89.

5- ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، ج1، ص121.

6- الأصبهاني، أحمد بن الحسين: الغاية في القراءات العشر، المملكة العربية السعودية، دار الشواف، ص204.

7- القيسي، مكي بن أبي طالب: التبصرة في القراءات، الكويت، معهد المخطوطات العربية، 1985، ص164.

8- الأنصاري، أحمد بن محمد علي: الإقناع في القراءات السبع، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، تحقيق: عبد المجيد قطامش، 2001، ج2، ص162- 613، وانظر: الداني، التيسير، ص83، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص232.

9- الداني، عثمان بن سعيد: التيسير في القراءات السبع، ص84، وانظر: الإقناع في القراءات السبع، ج2، 613.

10- القيسي، مكي بن أبي طالب: التبصرة في القراءات، ص165.

11- الأنصاري، أحمد بن علي: الإقناع في القراءات السبع، ج2، ص613.

12- ابن خالويه، الحسين بن أحمد: الحجة في القراءات السبع، بيروت دار الكتب العلمية، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، 1999، ص147، وانظر: إدغام القراء للسيرافي، ص22، والمحتسب لابن جني، ج1، ص38.

13- أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط في التفسير، بيروت، دار الفكر، بعناية الشيخ زهير جعير، 1992، ج2، ص679.

14- ابن مجاهد، أحمد بن موسى: السبعة القراءات، القاهرة، دار المعارف، 1400هـ، ص290.

15- المرجع السابق، ص627.

16- المرجع السابق، ص690.

17- القيسي، مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، بيروت، مؤسسة الرسالة، تحقيق: محيي الدين رمضان، 1981م، ج1، ص314.

18- القيسي، مكي بن أبي طالب، التبصرة في القراءات، ص164- 165.

19- ابن خالويه، الحسين بن أحمد: الحجة في القراءات السبع، ص160.

20- ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد: حجة القراءات، بيروت، مؤسسة الرسالة، تحقيق: سعيد الأفغاني، 2001، ص292.

21- الفارسي أبو علي الحسين بن أحمد بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001، ج4، ص98.

22- المرجع السابق، ج2، ص259، وانظر: المرجع نفسه، ج3، ص220.

23- الداني، عثمان بن سعيد: التيسير في القراءات السبع، ص83.

24- الأنصاري، أحمد بن علي: الإقناع في القراءات السبع، ج2، ص612.

25- المرجع السابق، ج2، ص613- 614.

26- انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص233.

27- انظر: عبد التواب، رمضان: بحوث ومقالات في اللغة، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1995، ص28- 31.

28- سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب، بيروت، عالم الكتب، تحقيق: عبد السلام هارون، 1983، ج4، ص475.

29- المرجع السابق، ج4، 477.

30- انظر: المرجع السابق، ج4، ص476.

31- الفراء، يحيى بن زياد: معاني القرآن، بيروت، دار السرور، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد علي النجار، 1955، ج1، ص284.

32- المرجع السابق، ج1، ص441.

33- المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، بيروت، عالم الكتب، تحقيق: محمد عضيمة، دون تاريخ، ج1، ص243.

34- المرجع السابق، ج2، ص134.

35- انظر: المقتضب، ج1، ص111 (من المقدمة).

36- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: إعراب القرآن، بيروت، عالم الكتب، تحقيق: زهير زاهد، 1988، ج1، ص336.

37- انظر: إعراب القرآن للنحاس، جد2، ص288+ 302 + 377.

38- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار: التكملة، العراق- الموصل- دار الكتب للطباعة والنشر، تحقيق: كاظم بحر المرجان، 1981، ص181.

39- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، ج2، ص259، وانظر: المرجع نفسه، ج3، ص220.

40- المرجع السابق: ج4، ص98 + 130.

41- ابن جني، أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه وشواذ القراءات والإيضاح عنها، القاهرة، مطابع روز اليوسف، بتحقيق: علي النجدي وآخرين، 1999، ج1، ص38.

42- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، مصر، دار الشؤون الثقافية العامة، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، 1990، ج1، ص95.

43- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الكويت، دار البحوث العلمية، تحقيق: عبد العالم سالم، 1980، ج6، ص286.

44- ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، بيروت، دار الجيل، تحقيق: حنا الفاخوري، ط1، 1989، ج4، ص275.

45- أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغوية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص169.

46- بشر، كمال: علم الأصوات، القاهرة، دار غريب، ص509، وانظر: شاهين عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص41، وعمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص302، وهنري فليش، العربية الفصحى، ص42، وجان كاتنييو، دروس في علم أصوات العربية، ص192، والشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية.

47- انظر: عبده، داود: دراسات في علم أصوات العربية، الكويت، مؤسسة الصباح، ص52- 53.

48- استيتية، سمير: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر، إربد، عالم الكتب الحديث، ص84.

49- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله: إدغام القراء، دمشق، دار أسامة، ص22- 23.

50- البغدادي، عبد القادر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، القاهرة، مكتبة الخانجي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، 1988، ج7، ص200.

51- استيتية، سمير: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، ص84.

52- انظر: الدمشقي، عبد الرحمن بن إبراهيم: إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص368.

53- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، مصر، دار الشؤون الثقافية العامة، ج1، ص95، وانظر: المحتسب، ج1، ص38، والدر المصون، ج8، ص564.

54- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب، بيروت، دار الكتب العلمية، بتحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، 1982، ج3، ص240.

55- الفراء، يحيى بن زكريا: معاني القرآن، ج3، ص240.

56- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس: السبعة في القراءات، القاهرة، دار المعارف، تحقيق: شوقي ضيف، ط3، ص453.

57- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص160.

58- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص454.

59- انظر: استيتية، سمير: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر، ص219.

60- الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة، ج4، ص98.

61- انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص275.

62- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط1، 1986، ج2، ص600، وانظر: المرجع نفسه، ج8، ص390.

63- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، القاهرة، المكتبة الأزهرية، القاهرة، تحقيق: مصطفى النماس، 1997، ج1، ص341.

المصـــــــــــــادر والمراجـــــــــــــع

ابن الجزري، محمد بن محمد. (د.ت). **النشر في القراءات العشر**، القاهرة، دار الكتاب العربي، ج1، ص121.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1990). **الخصائص**، مصر، دار الشؤون الثقافية العامة، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، ج1، ص95.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1999). **المحتسب في تبيين وجوه وشواذ القراءات والإيضاح عنها**، القاهرة، مطابع روز اليوسف، بتحقيق: علي النجدي وآخرين، ج1، ص38.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. (1999). **الحجة في القراءات السبع**، بيروت دار الكتب العلمية، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ص147، وانظر: إدغام القراء للسيرافي، ص22، والمحتسب لابن جني، ج1، ص38.

ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد. (2001). **حجة القراءات**، بيروت، مؤسسة الرسالة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص292.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى. (1400هـ). **السبعة القراءات**، القاهرة، دار المعارف، ص290.

ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري. (1989). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، بيروت، دار الجيل، تحقيق: حنا الفاخوري، ط1، ج4، ص275.

أبو حيان، محمد بن يوسف. (1992). **البحر المحيط في التفسير**، بيروت، دار الفكر، بعناية الشيخ زهير جعير، ج2، ص679.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (1982). **شرح شافية ابن الحاجب**، بيروت، دار الكتب العلمية، بتحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، ج3، ص240.

استيتية، سمير. (د.ت). **القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر**، إربد، عالم الكتب الحديث، ص84.

الأصبهاني، أحمد بن الحسين. (د.ت). **الغاية في القراءات العشر**، المملكة العربية السعودية، دار الشواف، ص204.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي. (1997). **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، القاهرة، المكتبة الأزهرية، القاهرة، تحقيق: مصطفى النماس، ، ج1، ص341.

الأنصاري، أحمد بن محمد علي. (2001). **الإقناع في القراءات السبع**، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، تحقيق: عبد المجيد قطامش، ج2، ص162- 613، وانظر: الداني، التيسير، ص83، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص232.

أنيس، إبراهيم. (د.ت). **الأصوات اللغوية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص169.

بشر، كمال. (د.ت). **علم الأصوات**، القاهرة، دار غريب، ص509، وانظر: شاهين عبد الصبور، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص41، وعمر، أحمد مختار، **دراسة الصوت اللغوي**، ص302، وهنري فليش، **العربية الفصحى**، ص42، وجان كاتنييو، **دروس في علم أصوات العربية**، ص192، والشايب، فوزي، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**.

البغدادي، عبد القادر. (1988). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، القاهرة، مكتبة الخانجي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، ج7، ص200.

الداني، عثمان بن سعيد. (1985). **التيسير في القراءات السبع**، بيروت، دار الكتاب العربي، ص5، وانظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ص119.

الدمشقي، عبد الرحمن بن إبراهيم. (د.ت). **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص368.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. (1986). **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط1، ج2، ص600، وانظر: المرجع نفسه، ج8، ص390.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (1983). **الكتاب**، بيروت، عالم الكتب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج4، ص475.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. (د.ت). **إدغام القراء**، دمشق، دار أسامة، ص22-23.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1980). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، الكويت، دار البحوث العلمية، تحقيق: عبد العالم سالم، ج6، ص286.

عبد التواب، رمضان. (1995). **بحوث ومقالات في اللغة**، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص28- 31.

عبد الله بن عبد المؤمن. (2002). **الكنز في القراءات السبع**، طنطا، دار الصحابة، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، ص10، وانظر: محمد بن أحمد الذهبي، معرفة القراء الكبار، مجلد1، ص174.

عبده، داود. (د.ت). **دراسات في علم أصوات العربية**، الكويت، مؤسسة الصباح، ص52- 53.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (1981). **التكملة**، العراق- الموصل- دار الكتب للطباعة والنشر، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ص181.

الفارسي، أبو علي الحسين بن أحمد بن عبد الغفار. (2001). **الحجة للقراء السبعة**، بيروت، دار الكتب العلمية، ج4، ص98.

الفراء، يحيى بن زياد. (1955). **معاني القرآن**، بيروت، دار السرور، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد علي النجار، ج1، ص284.

القيسي، مكي بن أبي طالب. (1981). **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، بيروت، مؤسسة الرسالة، تحقيق: محيي الدين رمضان، ج1، ص314.

القيسي، مكي بن أبي طالب. (1985). **التبصرة في القراءات**، الكويت، معهد المخطوطات العربية، ص164.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (د.ت). **المقتضب**، بيروت، عالم الكتب، تحقيق: محمد عضيمة، ج1، ص243.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل. (1988). **إعراب القرآن**، بيروت، عالم الكتب، تحقيق: زهير زاهد، ج1، ص336.